

ثلاث اعتصامات امام المجلس وشعارات لتذكير النواب بالمطالب



ذوو المخطوفين والمفقودين مع صورهم

(اسماعيل حمدان)



الحملة الوطنية لخفض سن الاقتراع

كما في كل جلسة عامة تتحول ساحة النجمة الى مقر لتجمعات اصحاب المطالب لتذكير النواب بها، وامس تجمعت امام المجلس ٣ اعتصامات الاول للعاملين في الجامعة اللبنانية، والثاني لاهالي المخطوفين والمفقودين والثالث للمطالبين بخفض سن الاقتراع من ٢١ الى ١٨ عاما، اضافة الى المتقاعدين من العسكريين.

لليوم الثاني على التوالي نفذ امس العاملون في الجامعة اللبنانية اعتصاما امام مقر المجلس النيابي مطالبين النواب بادراج قضيتهم امام الهيئة العامة للمجلس لقرار حقوقهم المشروعة.

اهالي المخطوفين

كذلك اعتصم اصدقاء لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، مطالبين بالكشف عن مصير ابنائهم ورفعوا مذكرة الى النواب طالبت بتشكيل لجنة تحقيق رسمية مهمتها الاستقصاء الجدي عن جميع المخطوفين والمفقودين كما طالبوا باقرار مشروع رعاية اجتماعية لذوي المفقودين وبعلان يوم ١٣ نيسان يوم الذاكرة والمخطوف واقامة نصب تذكاري يرمز الى المخطوف ليكون تخليدا لضحايا الحرب.

كما طالبت المذكرة بالعمل الدؤوب على توسيع التحقيق وبالتالي توسيع حلقة الاصدقاء من اجل تحفيز المجتمع والضغط على الدولة للقيام بمسؤولياتها تجاه هذه القضية.

ورأت المذكرة ان مسؤولية المفقودين تقع على عاتق المجلس مباشرة في مساءلة الحكومة عن الخطوات التي تتخذها في حل هذه القضية. ورأت ان المبادرات الخجولة التي بدأت تظهر في مجلس النواب وفي اشكال استقصاء التي تقوم بها الاجهزة الامنية لا تعبر عن الجدية الضرورية في التعاطي مع هذا الملف.

واشارت المذكرة الى انه على الرغم من اشغال المجلس والحكومة بعدد من الملفات المهمة كقانون الانتخابات فاننا نؤكد ان قضية المخطوفين والمفقودين لها الاولوية المطلقة لأن عليها يتوقف ملف الحرب وقيام الدولة وبناء مجتمع صالح مع ذاته.

كما اعتصم مجموعة من الشباب من الحملة الوطنية الشبابية والطلابية لخفض سن الاقتراع الى ١٨ سنة ورفعوا يافطات تطالب بخفض سن الاقتراع ليكون الشباب قوة فاعلة في المجتمع.

وتجمع ايضا مجموعة من المتقاعدين العسكريين لتذكير النواب بمشروع القانون المدرج على جدول الاعمال وعلى رغم ذلك فقد تم تأجيله.

مرهج يدعو لقانون انتخابي توافقي

نظمت قيادتا فرع بيروت في حزب الاتحاد وتجمع اللجان والروابط الشعبية لقاء مع النائب بشارة مرهج في مقر «دار بيروت» حضره النائب عبد الرحيم مراد ورئيس حزب الاتحاد رفيق مراد والعديد من رؤساء الجمعيات الاهلية ومخاتير بيروت وحشد من المواطنين من كافة احياء بيروت.

وتحدث النائب مرهج فدعا الى اعتماد قانون انتخابي يأتي توافقيا، ويكون في سياق المرحلة وتحدياتها الوطنية من أجل ترسيخ البنية الداخلية في مواجهة الاستحقاقات الكبيرة المقبلة. وطالب بقانون ينظم العملية الديمقراطية ويصون نزاهتها. وفي نهاية اللقاء قدمت مداخلات عديدة شارك فيها عدد من رؤساء الجمعيات الاهلية في بيروت.